طبق الاصل

مؤيد نعمة

قوات المارينز الامريكية تحتجز (١٩) متعاقدا أمنيا في العراق

بقلم : ن. كرستيان ميلر
ترجمة : غادة محسن

ذكرت القوات الامريكية ان قوات المارينز الامريكية احتجزت بالقوة فريقا لحراس امن يعملون لحساب شركة هندسية امريكية في العراق وذلك بعد ادعاء مشاهدة الحراس الامنيين يطلقون النار على القوات الامريكية والمدنيين العراقيين من عربة مدرعة.

وبعد ثلاثة ايام في زنزانات الحجز في قاعدة امريكية عسكرية في العراق اطلق سراح التسعة عشر شخصاً، من ضمنهم ستة عشر امريكيا يعملون في شركة زباتا الهندسية التي مقرها شمال كارولينا. وحسب أقوال المسؤولين الامريكيين ومسؤولي الشركة فان جميع العاملين قدموا استقالاتهم وسيعودون الى بلاهم.

وكان حراس شركة زباتا الامنيين قد قالوا ان الحادثة جرت في الفلوجة الشهر الماضي وكانت حالة اشتباه في الهوية، واتهم البعض منهم قوات المارينز بسوء المعاملة الشفوية والجسدية عندما كانوا في الحجز.

ونفى متحدث باسم فيلق المارينز حدوث اية حالة سوء معاملة وقال ان التحقيقات مستمرة ولم يصب اي من العراقيين او الامريكيين بجروح في الحادثة التي ادت الى الاعتقال. ويقول المقدم ديفيد لابان، في رسالة الكترونية للتاكيد على الحادث، لقد تم عزل الامريكيين عن بقية المحتجزين وشأنهم شأن كل المحتجزين من حراس الامن فقد تمت معاملتهم باسلوب انساني وباحترام.

وهذه هي المرة الاولى التي يقوم فيها الجيش الامريكي باحتجاز مسؤولي حماية يعملون لحساب خاص في العراق بسبب ما سموه تعريض القوات الامريكية والمدنيين العراقيين للخطر. وحسب بعض التقديرات يبلغ عدد العاملين في العراق لحماية المدنيين الامريكيين والمسؤولين الحكوميين الامريكيين والعراقيين نحو (٢٠٠٠٠) الف شخص.

وادت الحادثة الى اعادة اشعال فتيل الجدل بشان مسؤولية متعهدي الحماية في العراق، حيث يعملون في اطار منطقة قانونية مضللة. ويرى خبراء التعاقد ان صلاحية القوات الامريكية غير واضحة لتقوم باعتقال امريكيين مدنيين في العراق. ويقول بيتر سنغر بعد سنتين من الحرب في العراق ولا تزال هناك فجوة عندما يتعلق الامر بالهيكل القانوني، وسنغر باحث في معهد بروكنكز وكان قد كتب مرات كثيرة حول متعهدي الحماية الخاصين. ويتساءل: "اين بالضبط موقع مسؤولي الحماية الخاصين في سلسلة المسؤوليات؟ وماهي المسؤولية المناطة بهم؟ وفي حال حدوث امر سيء، فمن يحقق؟ ومن يقاضي؟ ومن يعاقب؟".

واثارت الحادثة ايضا تساؤلات جديدة حول معاملة القوات الامريكية العسكرية للمحتجزين، فقد ذكر البعض من مستخدمي شركة زباتا الذين تم احتجازهم انهم جردوا من ملابسهم وهددوا بكلب عسكري مهتاج بينما كان المارينز يسخرون ويلتقطون الصور. احد المحتجزين اسمه ريك بلانجارد، من شرطة فلوريدا سابقاً، يقول بانه في وظيفته لم يعامل قط اي شخص باسلوب غير انساني، " لقد عاملونا وكاننا ارهابيون، وعاملونا بخشونة والتقطوا لنا الصور وسخروا منا ونعتونا باسماء غير لائقة".

واوضح مسؤولو شركة زباتا انهم مستمرون بالتحقيق بالحادث وانهم لم يجدوا دليلا يثبت ان حراسهم الامنيين قد اطلقوا النار على القوات الامريكية. وقالوا ان حراسهم قد اطلقوا اطلاقات تحذيرية في الهواء عندما اقتربت عربة غير معروفة من قافلتهم عندما كانت تمر في الفلوجة في مهمة دورية.

شركة زباتا هي واحدة من الشركات العديدة التي تعاقدت مع فيلق هندسة الجيش الامريكي لابطال المتفجرات في العراق، ويعمل مستخدمو الشركة في موقع معزول جنوب الفلوجة. وتقول ماري ريتشاردز، نائبه رئيس الشركة الاقدم للعمليات، ان حراسهم لم يطلقوا النار على المارينز واستنادا لما جمعناه من ادلة فانهم قد اتبعوا التعليمات المتبعة في سياق عملهم في العراق.

في حين اعطى لابان تقديرا مختلفا للحادث الذي ادى الى عملية الاعتقال، اذ يقول في الثامن عشر من شهر ايار ذكرت دورية مارينز انها تلقت اطلاقات نارية من قافلة عربات حديثة الطراز، وشاهدت ايضا رجالاً مسلحين في القافلة يطلقون النار على مدنيين في شوارع الفلوجة حيث كانت تجري عمليات اعمار. وبعد مرور ثلاث ساعات قالت مجموعة اخرى من المارينز في موقع مراقبة انها تلقت اطلاقات من عربات ينطبق وصفها على القافلة في الحادثة السابقة. واوقف رجال المارينز القافلة باستخدام اسلاك شائكة على الطريق واخذوا ستة عشر امريكيا وثلاثة مترجمين عراقيين للحجز، وحسب قول فيلق الهندسة الامريكية فان اربعة عشر من الامريكيين كانوا حراس امن مسلحين.

وقال لابان تم حجز العربات والاسلحة كجزء من اجراءات التحقيق، وهذه العربات والاسلحة تعود الى فيلق المهندسين وأعيرت الى متعهدي الحماية بموجب العقد معهم. ولم يتضح سبب اطلاق سراح المحتجزين هؤلاء اذ لم يجب لابان عن الاسئلة اللاحقة بهذا الشان.

ونُقل الحراس الامنيون الى مقرهم قرب بغداد مع ممثلي الشركة التي كانت تستخدمهم، حسب قول لابان، في حين عارض متعهدو الحماية الكثير من التفاصيل التي ذكرتها قوات المارينز. وذكر مارك شوبر، وهو محام لاثنين من متعهدي الحماية، ان موكليه تعرضا لسوء معاملة جسدي ونفسي، وقال ايضا ان موكليه اخبراه ان رجال المارينز تعاملوا بخشونة مع بعض المحتجزين وجردوهم من ملابسهم ووجهوا اسلحة محشوة الى رؤوسهم. "كيف تشعر وانت متعهد امن وغني الان؟" هكذا صرخ رجال المارينز على المحتجزين، حسب ما يقول شوبر، في اشارة واضحة الى الرواتب العالية التي يتقاضاها متعهدو الحراسة في العراق. وقال ايضا خلال فترة الحجز تلقى اقارب المحتجزين في الولايات المتحدة مكالمات هاتفية من اناس يتحدثون بلهجة امريكية هددوا بقتل احبائهم (المحتجزين) اذا تكلموا عن الحادثة. وقال شوبر انه اتصل بعضو الكونغرس الذي يعرفه وهو جم جبسون (من ولاية نيفادا) واخبره عن الحادث. ويصف المحامي معاملة رجال المارينز للمحتجزين في الحادثة بالمرعبة والمخيبة للامال.

وتقول جانا كراودر من مؤسسة مجموعة دعم لزوجات الامريكين المتعاقدين للعمل في العراق، انها كانت على اتصال بزوجات الرجال المحتجزين وانهم مُنعوا من التحدث عبر الهاتف مع عوائلهم او غيرهم اثناء فترة الاحتجاز.

عن التايمز

فشل مكتب التحقيقات الفيدرالي في اكتشاف عملية اختطاف ١١أيلول

بقلم دان ايجين
ترجمة : فاروق السعد

ان عدم القدرة على اكتشاف عملية اختطاف الطائرات التي حدثت في ١١ أيلول ٢٠٠١ يعتبر"فشلا كبيرا" من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي FBIوكان بجانب كبير منه بسبب " العجز الشامل والنقص المستديم" في طريقة تعامل الوكالة مع الارهاب والحالات الاستخبارية. جاء ذلك في تقرير صدر يوم امس. وفي احد الاكتشافات البارزة، استنتج تقرير مفتش وزارة العدل الجنرال كلين فاين بان FBIانه قد اضاع ما لا يقل عن خمس فرص لاكتشاف اثنين من الذين نفذوا عملية الاختطاف-نواف الحازمي وخالد الميهدار- بعد ان دخلا لاول مرة الى الولايات المتحدة في بداية ,٢٠٠٠ " في الوقت الذي لا نعرف فيه ما الذي يمكن ان يحدث لو ان FBIقد عرف بشكل مبكر او واصل تحرياته بجدية اكثر، فان الـ FBIقد فقد فرصاً مهمة وعديدة للعثور على حازم وميهدار قبيل هجمات ١١ أيلول" كما قال التقرير. وبرغم ان العديد من الخطوات الخاطئة المتخذة حول الحازمي والميهدار قد اصبحت معروفة جيدا، الا ان تقرير فاين يضيف تفاصيل جديدة مهمة حول دور FBIفي تعثر القضية. فالتقارير السابقة، بضمنها افضل الكتب مبيعا الذي صدر من قبل لجنة ١١ أيلول، ركزت بشكل كبير على فشل وكالة المخابرات المركزية الامريكية CIAفي تعقب الرجلين بعد اجتماع ارهابي مهم في ماليزيا. قالت FBIفي تصريح لها بأنها تتفق مع الكثير مما جاء في تقرير فاين ولكنها" اتخذت خطوات كبيرة لمعالجة القضايا التي اشار اليها التقرير". " واليوم، فان منع الهجمات الارهابية هو المهمة الاولى لكل مكتب وقسم تابع لد FBI، وانه لا يوجد أي دليل على وجود عمل ارهابي يمكن ان يمر من دون التعامل معه" وذكرت " .FBIان الادارة المركزية الاكثر قوة قد عززت المسؤوليات، وحسنت المشاركة في المعلومات، وسهلت من عملية التنسيق مع الشركاء الاجانب وقامت بقيادة ستراتيجية وطنية مضادة للارهاب". ان التقرير الذي يقع في ٣٧١ صفحة هو الاخير من سلسلة من التقييمات من جانب الكونجرس، لجنة ١١ أيلول والمحققين الآخرين التي توثق عمليات فشل خطيرة في تصرف الوكالات المختلفة في حكومة الولايات المتحدة الامريكية خلال الاشهر التي سبقت الاختطاف. ياتي كل هذا ايضا وسط موجة من النقد يتعرض لها FBIفي الاشهر الاخيرة حول الغاء برنامج للعقل الالكتروني كلفته ١٧٠ مليون دولار ولمعركتها المستمرة لجذب محللين مؤهلين، ومترجمين والملاكات الاستخباراتية الاخرى. " نحن نعتقد بان الانتشار الواسع والمستديم لحالات العجز في عمليات FBIوبرنامج مكافحة الارهاب، مشاكل المشاركة في المعلومات الاستخباراتية وعدم اعطاء الاولوية لعمليات التحري الخاصة بمكافحة الارهاب من قبل FBIفي الفترة التي سبقت ١١ أيلول". قالت جيمي كورليك، نائبة الادعاء العام في ادارة كلنتون التي خدمت كعضوة في لجنة ١١ أيلول ان" جمل التقارير" التي توثق مشاكل FBIخلال الاشهر الاخيرة "يجب ان تكون جرس الانذار" بالنسبة للمدير روبرت ميلر ومسؤولي FBIالآخرين. "اظن أنهم يعتقدون بتحقيق تقدم كبير، ولكن مازال هنالك الكثير مما ينبغي عمله" كما قالت. كانت تحريات فاين قد طلبت من قبل ميلر بفترة قصيرة بعد هجمات ١١ أيلول، ولكنها اوقفت لمدة ١١ شهراً بسبب السرية والامور القانونية. انها تركز على ثلاثة مشاهد اساسية قبل هجمات ١١ أيلول: فشل خطوات تتبع الحازمي والميهدار، فشل ربط عضو القاعدة زكريا موسوي بعملية الاختطاف، ومعالجة مذكرة تموز ٢٠٠١ التي تشير الى ان قائد القاعدة اسامة بن لادن قد يرسل اعضاء الى معاهد تعليم الطيران في الولايات المتحدة. التقرير الصادر من عنقاء FBI العميل كينيث وليامز كان قد اعتبر" نظرية بدلا من أن يكون تحذيرا او تهديدا" الا ان التقرير يستنتج ان المكتب "فشل في اجراء تقييم شامل، التحري، استغلال ونشر المعلومات المتعلقة ب" المذكرة بسبب نقص في طريقة التحليل." وبرغم ذلك انها لم تشتمل على تحذير مباشر وصنفت باعتبارها روتينية".

ان استنتاجات فاين حول موسوي هي اقل وضوحا، لان معظم الاشارات حول القضية قد حجبت من قبل المحكمة. لقد حجب اصدار التقرير بكامله من القاضي المحلي ليوني برنكيما ، الذي يترأس محاكمة موسوي في الاسكندرية، بسبب اعتراضات من قبل وكلاء وزارة الدفاع. ان بعض التلميحات من استنتاجات فاين ما زالت واضحة في الطبعة التي خضعت للرقابة من التقرير، على اية حال. ففي احدى الفقرات التي تتعلق بشكل واضح بقضية موسوي، يقول التقرير ان الوكلاء" لم يحصلوا على ما يكفي من الدعم ...من المكتب الاقليمي او من مكاتب FBIالرئيسية" وينتقد FBIبسبب "مراجعتها غير الكافية والمفككة" للطلبات حول المذكرات السرية. لقد وجدت التحريات السابقة ان حاسبة موسوي وحاجياته الاخرى لم تفتش خلال الاسابيع التي تلت اعتقاله في مينابلوليس لان مكتب FBIاعتقد خاطئا بأنها لم تكن تحمل دليلا كافيا للحصول على الإدانة. في حالة الحازمي والميهدار، قال التقرير ان FBIقد ضيع ما لا يقل عن خمس فرص لتحديد مكان الاثنين بعد تشخيص الميهدار اول مرة بعلاقته في اجتماع ماليزيا الخاص باعضاء القاعدة. وحتى بعد ان علمت FBIبان الاثنين قد عاودا الدخول الى الولايات المتحدة في آب ٢٠٠١" لم يتابع FBIهذا الامر كحالة مستعجلة او يخصص عدة اشخاص لها" كما وجد التقرير، مشيرا الى " انها قد اعطيت الى وكيل منفرد غير مجرب وبدون أية اولوية خاصة". كان الوكلاء داخل المكتب قد اربكوا بسبب عدم الاتفاق حول القواعد المبهمة التي تحكم الفصل بين التحريات الجنائية والاستخباراتية. وفي الختام، يستنتج التقرير، ان" FBIلم تكن قريبة من تحديد مكان ميهدار او حازمي عندما شاركا في هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١".

عن الواشنطن بوست

سين وجيم عن تدريب القوات العراقية وتخفيض أعداد القوات الأمريكية

ترجمة: وليد رومي
انتوني هـ. كورد سمان (خبير الشؤون العسكرية والشرق الأوسط).

إنه نتيجة لتسارع الولايات المتحدة في تدريب قوات الجيش والشرطة العراقية، فقد حدث تقدم كبير في الآونة الأخيرة، ولو جرت الأمور بحسب ما نأمله فسوف نستطيع إجراء تخفيض كبير في الوجود الأمريكي بحلول نهاية ,٢٠٠٥

يشكك كورد سمان بانتهاء الدور القتالي للولايات المتحدة قبل منتصف ٢٠٠٦، وبعد هذا التاريخ يحتمل أن يأخذ الوجود الأمريكي شكل وجود استشاري كبير، أو يأخذ شكل برامج مستمرة في إعادة التدريب والتجهيز، وهذه البرامج يمكن تنفيذها بعشرات الألوف من الأمريكيين حتى بعد انتهاء الدور القتالي.

يذكر أن كورد سمان يشغل كرسي ارلف أ. بيرك للشؤون الستراتيجية في مركز الدراسات الستراتيجية والدولية في واشنطن، وقد زار العراق مؤخراً وجرى هذا اللقاء معه في نيسان الماضي.

❖تقوم الولايات المتحدة بتدريب القوات المسلحة العراقية والشرطة كي تتولى الأمن في البلاد. باعتقادك ما المدة التي يستغرقها تطوير قوات الأمن العراقية كي تقدر على أن تحل محل الأمريكيين؟

– حسناً، اعتقد، إنك تحتاج إلى تجزئة السؤال إلى عدة أجزاء مهمة فأولاً، لا نستطيع أن نحل المشكلة بمعنى الأمن لوحده، إذ يجب أن تكون هناك حكومة عراقية قادرة على أن تبين أنها تستطيع جسر الثغرات بين الأكراد والشيعة وهذا باستطاعته أن يوصلها وبنجاح إلى العرب السنة وذلك بإعطائهم حافزاً لدعم الحكومة. من هنا فإن البعد السياسي سيكون حرجاً ودقيقاً بالقدر نفسه والذي يكون عليه البعد العسكري.

إنها حرجة بقدر متساو، فلو امتلكت الحكومة الصدقية وحافظت على الوحدة بين الشيعة، فإن عليها أن تظهر بجلاء إمكانيتها أن تحكم بطريقة مناسبة على المستويات الوطنية والمحلية. القضية الثانية هي أن قلق الولايات المتحدة أبعد ما يكون عن الشأن العسكري، لكن اكتساب أو نيل الصدقية وإظهار الشرعية في العراق يتعلق كثيراً بمحاربة الجريمة بالقدر نفسه الذي تحارب فيه التمرد. ذلك هو السبب بانشغال الولايات المتحدة الآن بجهود المساعدة والتدريب التي سينتج عنها المزيد والمزيد من قوى الأمن ورجال الشرطة أكثر من الجيش.

❖ما الأعداد المقترحة على وجه التقريب؟

– حسناً، لا نعرف ما الأعداد المقترحة. ولكن ما نعرفه أن هناك نحو ٨٥ الفاً من الأشخاص في الشرطة وقوى الأمن. توجد بيانات بهذا العدد ومن الأشخاص الذين دربوا وجهزوا، ولكن توجد وثائق أخرى تشير إلى وجود نحو ٣٠ ألفاً من تلك الأعداد ما زالت في انتظار تدريبها. النقطة الرئيسة هي في مقارنة هذا العدد مع العدد التقريبي ما بين ٦٢ ألفاً و٦٥ ألفاً من الأشخاص في قوات الجيش. أنا اعتقد، إن المشكلة هي انعكاس معقول ومبرر لحقيقة أن مشكلة الأمن في العراق مرتبطة بمشكلة الجريمة، وبالقدر نفسه مرتبطة بالتعامل مع التمرد المضاد.

الآن، عندما نتكلم عن القوات العسكرية، فإن الأعداد لا تكون مهمة بوجه خاص حتى الآن، فالحرس الوطني قد أدمج تواً في القوات العسكرية.

إن الجيش النظامي الفعلي، المنخرط في حملة ضد التمرد يبلغ تعداده نحو ٢٧ الفاً، وما يهم حقاً أنك بدأت تشاهد وللمرة الأولى عناصر ألوية الجيش بأعدادها الحقيقية التي تستطيع أن تتولى الإشراف على مناطق عملياتها ومهماتها. في هذا الوقت، هناك فقط من ٦ إلى ٨ ألوية تعمل في موقعين رئيسيين، وتلك هي مواقع صغيرة نسبياً من جبهة القتال.

❖ما عدد الأفراد في اللواء؟

– حسناً ، تختلف الأعداد بشكل حاد، لكنها على أية حال تتكون من ٤٠٠ إلى ٨٠٠ وفي العراق يصل عدد أفراد اللواء عادة إلى ٦٠٠ و,٧٠٠ والآن فإن مفتاح الحل وبمرور الوقت يتلخص بزيادة عدد الألوية التي تنشر فعلياً على الجبهة وخارجها بصورة كبيرة. ويتوقع أن تلك الأعداد ستبدأ بالارتفاع بحلول نهاية ,٢٠٠٥ لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها تستطيع ان تحل محل قوات الولايات المتحدة. إن تلك الألوية وفي أغلب الحالات لا تمتلك العجلات المدرعة وإنها لا تمتلك أي شيء شبيه بقوات الولايات المتحدة من حيث قوة النار، والاتصالات، والقدرات الاستخبارية.

وبينما تتقدم تلك الألوية على الطريق، فإن قوات الولايات المتحدة تستطيع بصورة افتراضية تخفيض أعدادها. وأن تتحول أكثر فأكثر إلى دور استشاري ضمن تلك الوحدات. إن المشكلة الرئيسة هي ان الناس في بعض الأحيان تفترض أنك تخلق وحدات عسكرية بالأسلوب نفسه الذي تنتج فيه أجهزة التلفاز أو السيارات. ولكن الوحدات العسكرية تعتمد في كفاءتها ونشاطها وبقدر كبير على القيادة الخبيرة، وعلى المجموعات القتالية حسنة التأسيس، وعلى تكامل الوحدة. والحال إن الوحدات التي تتقدم على الطريق ليس لها تلك المزايا، وهناك وحدات فاشلة، وذلك هو السبب بأن الولايات المتحدة تضع مزيداً ومزيداً من المستشارين فيها.

الآن، وعندما نتحدث عن معدل سرعة إحلال القوات العراقية محل القوات الأمريكية، فأنا اعتقد بأن جيش الولايات المتحدة وفريق سفارة الولايات المتحدة كانوا حذرين جداً، فنحن نحتاج للتعرف على الكيفية الصحيحة التي يستطيع العراقيون بها أن يؤدوا عملهم. ونحن نحتاج أن نشاهد الطريقة الصحيحة التي تحكم بها الحكومة.

تمتلك الولايات المتحدة تحققاً شديداً بالانتخابات فما يحسب له في العالم الواقعي هو نوع الحكم الذي انتخب من قبل الشعب لأول مرة، من هنا نكون أحياناً غير قادرين على التنبؤ، لكن يبدو حقاً، أنه لو جرت الأشياء بحسب ما نأمله، فنحن نستطيع أن نحدث تخفيضات مهمة في وجود الولايات المتحدة عند نهاية ,٢٠٠٥ مرة أخرى، نحن نحتاج أن نكون حذرين جداً بما نقوله. فعندما نتكلم عن نقل كل القوات، فإن الوجود العسكري قد يأخذ شكل وجود استشاري كبير للولايات المتحدة. إنها قد تأخذ شكل برامج تجهيز وتدريب مستمرة، وإن تلك البرامج من الممكن أن تتطلب عشرات الآلاف من الأمريكيين، حتى بعد انتهاء الدور القتالي.

❖والآن وبحسب علمي، فإن الإدارة لم تحدد جدولاً زمنياً، هل هذا صحيح؟

– تماماً، اعتقد وبصراحة، ما لدينا حقاً هو بعض الأفراد الذين لا يشعرون بالمسؤولية لحد ما في داخل الكونغرس، وفي مراكز الأبحاث، وفي وسائل الإعلام ايضاً، ممن ليس لديهم خلفيات عسكرية أو خبرات خاصة، وهؤلاء يدعون لجداول زمنية، لأنهم وببساطة لا يفهمون المشكلة وغير قادرين على رؤية أن هناك عدة طرق تستطيع بها أن يكون لديك وضع أسوأ كثيراً في العراق مما لديك الآن إذا واصلت تلك السياسات التي لا تستطيع أن تحدث فعلاً.

❖في حرب فيتنام، وكما أتذكر وبعد وصول إدارة نيكسون إلى الحكم مباشرة في ١٩٦٩، فقد حدد جدولاً للانسحاب، هل هذا صحيح؟

– لقد حصل هذا، والجدول نفسه واجه مشاكل عدة، كانت إحداها هي الفتنمة (أي خطة نقل أعباء الحرب من القوات الأمريكية إلى فيتنام الجنوبية)، وثانياً، وهذه وكما اعتقد، ليس قابلة للمقارنة بالعراق، لم يكن في فيتنام وجود لحكومة شعبية بل مجرد مجلس عسكري فاسد. وبينما كنا ننسحب، كان لدينا وببساطة تحليل استخباري ضعيف عن التهديد. وأخيراً، لقد تركنا ارثاً لقوة كانت تعتمد بصورة استثنائية على أموال ومساعدات الولايات المتحدة، وقد أوقف الكونغرس توفيرها.

والآن، هناك دروس من تلك الحرب، لكنها غير قابلة للمقارنة بطريقة مباشرة مع الوضع في العراق.

❖الدرس الوحيد الذي كنت أفكر فيه هو كم هو سيء أن تحدد جدولاً زمنياً؟

– حسناً، اعتقد إنك تستطيع أن تمضي قليلاً إلى ما وراء ذلك، ولكن بصراحة، تستطيع الجداول الزمنية وفي بعض الأحيان أن تخدم غرضاً لو كانت محددة كأهداف، لكن في اللحظة التي تصبح فيها تلك الأهداف محددة، فإن الناس يتوقعون أن تكون تلك الأهداف ذات احترام. ولو أصبح الحال كذلك، فإن الجداول الزمنية ستكون جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل.

❖ما التقييم النزيه لقوات الولايات المتحدة وسفارة الولايات المتحدة في بغداد للطريقة التي أدارت بها قوات الجيش والشرطة العراقية في الأشهر القليلة الماضية؟.

– اعتقد إن الجواب الصريح سيكون بأنهم قد اصبحوا أفضل، لكن من المبكر أن نقول أنهم أصبحوا أفضل بالسرعة المطلوبة، ذلك أن جميع وسائلنا الفنية الحالية ما زالت تعمل، ونحن نعلم بالضبط أين يمضي التمرد. وزير الدفاع (رامسفيلد) لم يذهب إلى العراق لحث الحكومة المنتخبة على أن لا تظهر القوى الأمنية لأنه احتاج وبشكل يدعو إلى الإحباط لتخفيضات في خطوط الطيران. حقيقة الأمر أن العراق الآن هو حكومة كاملة السيادة، وهي التي تتخذ قراراتها بنفسها، وفي هذه العملية لم يظهر العراق حتى الآن بأنه قادر على خلق حكومة ناجعة.

حقاً، لدينا مشاكل رئيسية مع الحكومة لم تظهر الحكومة المنتخبة حديثاً إنها قادرة على أن تحكم على مستوى وطني مع أشياء أسوأ بكثير على مستوى الحكم المحلي والحكومة المحلية، إذ نشاهد كل أنواع الثأر والتوترات. تنمو هذه هي إشارة إضافية واحدة فقط، وهي لماذا تحتاج أنت أن تكون حذراً جداً جداً بشأن الاندفاع إلى أمام.

❖هل هناك دول أخرى حاولت إعادة بناء الجيش وقوة الشرطة من الصفر، أكثر أو أقل كما نفعل في العراق؟

اعتقد بأن علينا أن نتذكر أنه ليس من الصفر تماماً، كان العراق واحداً من أكثر الدول في العالم تسليحاً. لكنه لم يكن بلداً ذا سجل لجيش فعال في الأزمنة الأخيرة.

لقد أصبح مسيساً بصورة بائسة بعد عام ١٩٩١ لديه سجل مرعب بلغة تنفيذ القانون الأساس العادل، بعيداً تماماً عن أي من المظاهر ذات الصلة بالتمرد.

إن النماذج التي لدينا هي فيتنام ولبنان ولحد ما البلقان. في الواقع لم نحاول أن نخلق قوى هناك قوى يمكن أن تحل محل قوى أخرى. لكن لو نظرت إلى تلك الأمثلة، تحصل على فكرة عن صعوبة ذلك.

في لبنان، قدمنا كل أنواع الوعود والبيانات السابقة لأوانها ومن ثم فالقوى اللبنانية سقطت بشكل مؤثر في حرب أهلية (في السبعينيات) في اللحظة التي أصبحوا فيها تحت ضغط. لقد شاهدنا ما الصعوبة في تطوير قوة أمن فلسطينية. ليس لديك حكومة فلسطينية متماسكة وتوفر بنية فعالة. وبالتزامن مع ما عرف بالفتنمة فإن تلك الأمثلة لم تظهر لك أنك غير قادر على فعل هذا، لكنها أظهرت حقاً إنه يجب عليك أن تكون مهنياً جداً بشأنها.

❖واحد من الأسئلة التي عندي هو لماذا يكون من العسير جداً إعداد قوة استخبارات عراقية عاملة والتي قد تستطيع المساعدة في إنهاء التمرد؟

– هناك أسباب مختلفة عديدة. أحدها هو إنك لا تستطيع العودة إلى الوراء واستخدام أي من أفراد الاستخبارات القديمة والذين كانوا قريبين جداً من نظام (صدام حسين). والسبب الثاني إنها ليست المهمة التي ترغب الولايات المتحدة بها بالوثوق بالعراقيين. هناك حالات كثيرة جداً حيث تخاطر استخبارات الولايات المتحدة بحلول وسط، أو بإعطاء العراقيين المزيد من المسؤولية، وقد ننتهي مع شخص ما غير موال بالضرورة للنظام وثالثاً فإنها من المهمات الفنية التي تتطلب المزيد من وسائل الاتصالات وتجهيزات معالجة المعلومات. وإذا أردت شبكة وطنية لتجمع استخباري وكان من الصعب جداً تقرير ما نوع الشبكة التي من الممكن أن يدعمها العراقيون فإن التجهيزات الأساسية غير موجودة.

لكن وقد قلنا كل ذلك، فاعتقد إن من العدل القول أن كم المعلومات الاستخبارية البشرية التي يوفرها العراقيون تصبح أكثر قيمة؟.

في المناطق التقليدية للنشاط الاستخباري البشري يتعلم العراقيون كثيراً وبمرور الوقت فإنهم أصبحوا أكثر قدرة. لكن اعتقد نحن نتحدث وكحد أدنى عن سنة في الأقل قبل أن يكون لدينا أي شيء في الوصول إلى قدرة استخبارية وطنية فاعلة لحكومة العراق الجديدة لقد أضعنا سنة كاملة للبدء بجهد تدريبي فعال ومؤثر. كان هناك لواء قابل للانتشار فقط من قوات عراقية في تموز ,٢٠٠٤ والآن لدينا قوة دفع متجمعة لجهد تدريبي واسع. إن قوى الشرطة والأمن قد بدات بالتدريب وما زالت مستمرة وبصورة منفصلة عن قوات الجيش، وذلك يعني إنهم لم يؤخذوا بجدية وكانوا غير قادرين على التعامل مع جرائم العنف فضلاً عن مواجهة عبء التمرد.

نحن لم نوفر منذ البداية أي شيء مثل المعدات المطلوبة للقوات العراقية كي تصبح مستقلة اخيراً. وقد عولج هذا الأمر ببطء شديد، لكن الجهد هو قوة دفع متجمعة. نحن حاولنا تدريب القوى العراقية دون توفير الملاكات من المستشارين الأمريكيين للتعويض عن نقص تلك القوى في الخبرة والقيادة وكنتيجة لدورة لاك (الجنرال العسكري المتقاعد كاري)، اتخذ قرار في شهر كانون الثاني من العام السابق لتغيير ذلك. لكنك لا تنتج افراداً من الجيش والشرطة في غضون دقائق أو ايام أو أسابيع.

❖تلخيصاً لقد كان هناك تقدم في تدريب القوات العراقية، لكن توجد الكثير من العوامل الأخرى في اللعبة؟

– اعتقد يوجد الكثير من التقدم. إن واحدة من المظاهر الغريبة للثقافة الأمريكية هي إننا لدينا الحل نفسه لكل مشكلة، وهذا تبسيط، وتسرع وخطأ. وما بعد ذلك نحن نحاول تنفيذ هذا، إذن يجب أن نبدأ التعامل الناجح مع العالم الواقعي.